الجزء الثاني

البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية

تعليق على إستراتيجية مصر للتنوع البيولوجي وخطة عمل 2015–2030

الجزء الثاني

البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية

تعليق على إستراتيجية مصر للتنوع البيولوجي وخطة عمل 2015–2030

الجزء الثاني

البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية

تعليق على إستراتيجية مصر للتنوع البيولوجي وخطة عمل 2015–2030

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

تمهيد

انعقد "مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي" في مصـــر في الفترة من 17 إلى 29 نوفمبر 2018 لمناقشـــة الإطار القانوني العالمي للتنوع البيولوجي. هدف المؤتمر الرابع عشـــر الذي عُقد في شـــرم الشـــيخ إلى بدء تبني الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، وهو الإطار المقرر اعتماده رســـميًا في الاجتماع الخامس عشـــر لمؤتمر الأطراف في بكين عام 2020. تضـــمنت الأجندة مناقشة الاتجاهات الإستراتيجية لرؤية 2050 للتنوع البيولوجي، ومراجعة فعالية عمليات اتفاقية التنوع البيولوجي، بالإضـــافة إلى أمور أخرى تتعلق بكتابة التقارير والتقييم وبناء القدرات والآليات المالية. وكان على الأطراف مناقشة التقدم الحالي في تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020.

وتنقســم الأهداف الرئيســية للخطة الإســتراتيجية 2011-2020، المعروفة باســم "أهداف أيشــي للتنوع البيولوجي،" إلى ما يلي:

1. تناول أسباب اضمحلال التنوع البيولوجي عن طريق تعميم القضية في كل القطاعات الحكومية ونواحي المجتمع.
2. خفض الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي وتشجيع الاستدامة.
3. حماية التنوع البيولوجي بما في ذلك النظم البيئية والأنواع والتنوع الوراثي.
4. تعزيز منافع التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية لجميع الأفراد.
5. التخطيط التشاركي وإدارة المعارف وبناء القدرات لضمان نجاح الإستراتيجية.

وتكمن الفكرة الأســـاســـية في وجوب تحقيق جميع هذه الأهداف بحلول عام 2020 عن طريق تحقيق الأهداف المندرجة تحت كل هدف على حدة.

لا تندمج قيم التنوع البيولوجي جيدًا في خطط التنمية القومية في مصـــر كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، ولا يزال ثمة عوائق أمام التحرك نحو الإنتاج المستدام بسبب منطق النمو الاقتصادي، وجهود الحكومة المهدورة لدعم كبار المنتجين على الرغم من تأثيرهم الســـلبي على البيئة. تتزايد خصخصة النظم البيئية التي توفر الخدمات الأساسية للحياة البشرية، ولا تقلل الضغوط البشرية على هذه النظم البيئية بدرجة مرضية.[1] وبالنظر إلى أن أهداف أيشي لم تتحقق على نحو كاف، يدعو النشطاء إلى إطار أكثر صرامة لاجتماع بكين 2020.

يعد هذا المؤتمر حلقة واحدة في سلسلة طويلة من عملية دورية تبدأ بصياغة أهداف، ثم الفشل في تحقيقها، والإشـــارة إلى عدم كفاية جهود الحفاظ على التنوع البيولوجي العالمية في مؤتمر الأطراف التالي، ثم إعادة صياغة أهداف جديدة والبدء مجددًا. الأمل في أي نجاح لهذه سلسلة لا بد أن يوضع موضع شك، وهو الرأي الذي عبرت عنه نيلي مارين مثلًا، وهي ناشطة بيئية ومنسقة برنامج الغابات والتنوع البيولوجي بجمعية "أصدقاء الأرض العالمية." حضرت مارين اجتماع الأطراف الرابع عشر في شرم الشيخ، وقالت إن ضغط الشركات كان ثابتًا بطول المفاوضات، مما جعل الإيمان بفعالية مؤتمر الأطراف أمرًا شديد الصعوبة. وأكدت مارين أن حل أزمة التنوع البيولوجي بالعمل مع أصحاب الصناعات

[1] يُقصد بالتأثيرات البشرية أو الأنثروبوجينية (anthropogenic) كل الضرر الواقع على البيئة نتيجة سلوك البشر، وعند مناقشة تغير المناخ مثلًا يُستخدم التعبير غالبًا للإشارة إلى الانبعاثات الناتجة عن الأنشطة البشرية.

نفسـها التي تدمر هذا التنوع بينما تتوسـع دون رقابة هو أمر مسـتحيل، إذ "لا توجد طريقة للتوفيق بين الاستغلال المفرط للموارد وبين التنوع البيولوجي، فهذا تناقض في المصطلحات."

ومثل إجراءات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، أشـيد باتفاقية التنوع البيولوجي من قبل الكثير من الكيانات التي تقدر الاتفاقات الدولية وتشـجع على التوقيع عليها، لكن دون التحقق من التأثير الفعلي للاتفاقية ومثيلاتها. ولا تزال نتائج الدورة الرابعة عشـر لمؤتمر الأطراف عاجزة عن تقديم حلول حقيقية لأزمة التنوع البيولوجي، لأن هذه الحلول لا بد أن تبدأ بتنظيم صـارم للشـركات وإخضـاعها لقيود واضـحة، لكن بدلًا من ذلك، تُصـاغ الخطط مرة بعد أخرى، ثم تُعاد صـياغتها، مرة لعام 2020 ثم 2030 ثم 2050، ويدفعنا هذا إلى التساؤل عما إذا كان أصحاب المصلحة المعنيين ملتزمين فعليًا بعلاج الأزمة، أم أنهم فقط يسـتمرون في معاودة الإجراءات ذاتها فيتأجل الحل إلى أجل غير مسـمى. على الرغم من الجهود المسـتمرة التي تبذلها بعض المجموعات الملتزمة بتحقيق العدالة المناخية والبيئية في أعمال التنوع البيولوجي، يبدو أن الاختيار الأخير هو الواقع الحالي.

يهدد التنوع البيولوجي العالمي بعوامل كثيرة مثل التحضـر المفرط وتدمير الموائل الطبيعية وتلوث الهواء والماء والتربة وتغير المناخ واستمرار إزالة الغابات والإفراط في استخدام المساحات الخضراء والمناطق البرية والأنواع الغازية والإفراط في اسـتغلال الكائنات الحية (مثل الصـيد المفرط). وعندما يتعلق الأمر بمصر، ثمة تهديد كبير للتنوع البيولوجي للشعب المرجانية والحياة البحرية في البحر الأحمر، إذ تتفاقم الأزمة بسـبب تلوث المياه، والتسـرب المسـتمر للنفط من الحفارات البحرية، وممارسـات الغوص، وسـوء إدارة النفايات على طول السـاحل. إن التوسـع الحضـري الهائل على الأراضـي الزراعية وتوسـيع التصـنيع وإنتاج النفايات في القطاعات الرئيسـية يؤدي إلى المزيد من فقدان التنوع البيولوجي، وعلى الرغم أن الحكومة المصرية تدرك المشكلة، وتدير وزارة البيئة حاليًا 30 منطقة محمية، فإن هذا لا يعني أن التغييرات الهيكلية اللازمة لحماية التنوع البيولوجي يُنظر لها بعين الاعتبار أو بالحد الأدنى اللازم من الجدية.

إن أزمة التنوع البيولوجي مثل الاحتباس الحراري، لا يمكن علاجها أو تصـور حلها بطريقة مسـتقلة عن النظم العالمية والمحلية للحوكمة البيئية. وفقدان التنوع البيولوجي هو النتيجة المنطقية لتغير المناخ، والذي ينتج بدوره عن التدمير البشـري للبيئة، ولهذا السـبب، تحتاج جميع إسـتراتيجيات حماية التنوع البيولوجي إلى اقتراح حلول ليست بمعزل عن الهياكل الاقتصادية والسياسية التي تدعم الظلم البيئي، لأن الحفاظ على التنوع البيولوجي ليس عملية محايدة سـياسـيًا. يجب مراعاة مبادئ العدالة البيئية والمناخية عند وصـف المشـكلة واقتراح الحلول، وحاليًا يسـتمر تحكم الشـركات في مؤتمر الأطراف المعني بالتنوع البيولوجي في إعاقة هذه العملية.

تهديدات تواجه التنوع البيولوجي في مصر

نشـــرت مصـــر إســـتراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2015-2030 في يناير 2016، وهذه الخطة وثيقة شـــاملة توضـــح حالة التنوع البيولوجي في مصـــر والخطط الحكومية لحماية الموائل الطبيعية والأنواع. الوثيقة صريحة للغاية بشأن التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وأسبابها غير المباشـــرة والمباشـــرة. ونحلل بإيجاز في هذا القســـم إســـتراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2015-2030 لإظهار أن قضـــايا التنوع البيولوجي في مصـــر ترتبط بمســـائل العدالة البيئية والســـياســـة والاقتصـــاد الســـياســـي ارتباطًا وثيقًا. ووفقًا للوثيقة، تنقســـم التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي بين النظم البيئية البحرية والنظم البيئية للأراضـــي الرطبة والموائل الجبلية والتنوع البيولوجي الزراعي.

النظم البيئية البحرية

ثمة عوامل أســـاســـية عديدة تضـــر النظم البيئية البحرية وفقًا للتقرير. العامل الأول هو الســـياحة غير المنظمة وما ينتج عنها من استغلال للموارد البحرية، والثاني هو أن 40% من الأنشطة الصناعية تجري في المناطق الســـاحلية دون تنظيم ومراقبة كافية من الهيئات المختصـــة، بالإضـــافة إلى عدم وجود بنية تحتية كافية لحماية الموارد الطبيعية الموجودة في هذه المناطق. ويشـــير التقرير أيضًـــا إلى عدم وجود تنســـيق وتعاون بين "الأطراف المعنية" في مصـــر من أجل جمع البيانات وإجراء البحوث حول فقدان التنوع البيولوجي في هذا المجال، و"عـدم وجود حمـايـة قـانـونـيـة شـــامـلـة للتنوع البيولوجي" خارج إطار المناطق المحمية. ويذكر التقرير كذلك الأنواع الدخيلة باعتبارها مشكلة أساسية تفاقمها عوامل مثل التطوير الجديد لقناة الســـويس. أدت مشـــروعات التطوير الكبيرة إلى زعزعة التوازن البيئي للموائل والأنواع، خصوصًا على طول قناة السويس والساحل الشمالي.

تعد بعض خطط العمل المقترحة للتخفيف من الحالات المذكورة أعلاه مبهمة، والبعض الآخر يعتبر فعالًا. كان مفترضًـــا أن تطبق الحكومة آليات اتفاقية التنوع البيولوجي لرصـــد ومراقبة تأثير الســـياحة المدمرة (الهدف الوطني رقم 6) بحلول عام 2018، وأصـــدرت وزارة البيئة فعلًا بعض القرارات الإدارية التي تســـتهدف الممارســـات الســـياحية الضـــارة في المحميات الطبيعية في أغســـطس 2019. وبحلول 2020، يُفترض اتخاذ تدابير تشـمل خطط إدارة النفايات وتطبيق القانون للحد من تأثير التلوث في النظم البيئية البحرية والساحلية. تشـمل توصيات العمل وضع معايير لرصد التلوث داخل المناطق المحمية والمناطق العازلة والاستثمار في البنية التحتية المناسبة لحماية التنوع البيولوجي.

هناك شبكة معقدة من العقد السياسية والاقتصادية تعكس بوضوح صعوبة فصل اهتمامات التنوع البيولوجي عن هياكل الحكم في مصـــر. وعلى ســـبيل المثال، فالســـياحة غير المنظمة هي جزء من تاريخ طويل لاســـتغلال الموارد والأراضـــي لأغراض النمو الاقتصـــادي، وهي كذلك جزء من صـــراع طويل الأمد بشأن حقوق الأراضي والموارد بين الدولة (المنحازة عادة للمصالح التجارية) وبين القبائل الأصلية التي كانت تعيش في المناطق الساحلية في مصر. ولسوء الحظ، فإن هذا النظام مغروس في السياسات الاقتصـــادية المصـــرية التي لا توضـــع موضـــع شـــك، وهذه الســـياســـات الاقتصـــادية مثلًا هي ما يجب مراجعته من أجل حلول للسياحة المفرطة التي يُرجى منها رفع معدلات النمو.

إن الافتقار للبنية التحتية اللازمة لحماية التنوع البيولوجي في النظم البيئية البحرية التي تهددها المواقع أو المنتجعات السياحية والمناطق الصناعية القريبة من الساحل، يؤدي مرة أخرى إلى مأزق مماثل، فهناك مساعي وراء مصالح النمو الصناعي بلا تبصر ودون إعطاء أي اعتبار لآثارها على البيئة. ولا شك أن الأمور تصبح أكثر تعقيدا عند تقديم النمو الصناعي كوسيلة لتوفير الوظائف والقضاء على الفقر، فهكذا يصبح عيش المجموعات المحرومة اقتصاديًا مدمجًا في سير العملية التي تدمر التنوع البيولوجي.

النظم البيئية للأراضي الرطبة

بات تدهور موائل الأراضي الرطبة سريعًا وضارًا، وتعتبر أكثر العوامل التي تؤثر على البحيرات الساحلية الشمالية في مصر هي فقدان الموائل والتلوث. ويرجع سبب هذا الأخير إلى فشل البنية التحتية لنظم الصرف الصحي الصناعية والمنزلية، والصرف الزراعي للمبيدات. ينص الهدف الوطني رقم 9 على وجوب تخفيض معدل فقد الأراضي الرطبة بنسبة 25%، وزيادة معدلات كفاءة استخدام المياه بنسبة 50% بحلول عام 2021. وليست هناك بيانات شاملة عن الخسارة التراكمية للأراضي الرطبة في مصر في الوقت الحالي، ولكن على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن بحيرة البرلس فقدت بالفعل ثلثها بين عامي 1953 و2002 .والعلاج الوحيد الذي تقترحه الحكومة لهذه الأزمة هو مواصلة استعادة الأراضي الرطبة وتعزيز البرامج التي تهدف إلى مكافحة التصحر.

النظم البيئية الجبلية

يتضرر التنوع البيولوجي للنظم البيئية الجبلية بسبب الصيد وقطع الأشجار والتنمية الحضرية والأنواع الدخيلة وتغير المناخ أو الكوارث الطبيعية الناجمة عنه. وعلى الرغم من عدم تخصيص مقترحات مجموعة تحت موضوع واحد لعلاج أزمة النظم البيئية الجبلية، فثمة إجراءات موزعة على خطط وطنية مختلفة. وعلى سبيل المثال، يشجع الهدف الوطني رقم 12 على تحقيق الصيد المستدام بحلول عام 2020، وهناك حملة مستمرة أطلقتها الحكومة والجمعية المصرية لحماية الطبيعة بعنوان "حتى عودة الطيور" تهدف إلى رفع مستوى الوعي بالآثار الضارة لصيد الطيور المهاجرة، وهي خطوة إيجابية في اتجاه تعميم هذه القضية المحددة.

تنطبق خطط العمل المتعلقة بالسياحة أعلاه على هذا القسم، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بتطوير المنتجعات السياحية. ومع ذلك، يصعب إيجاد التوازن المطلوب مع التدهور العام لقطاع السياحة الذي يؤثر في المجموعات منخفضة الدخل التي تعتاش من السياحة وفي الاقتصاد الوطني ككل. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الفئات المحرومة اقتصاديًا وسياسيًا كثيرًا ما تعتمد على الصيد في معاشها.

التنوع البيولوجي الزراعي

ترجع الوثيقة تدهور التنوع البيولوجي الزراعي إلى:

1. التوسع في البناء على الأراضي الزراعية.
2. تقديم أنواع وفيرة الغلة واستخدامها على نطاق واسع مما أدى إلى إهمال واختفاء الأنواع التقليدية والسلالات المحلية، وتآكل التنوع الوراثي للمحاصيل والماشية.

3. التخلي عن الممارسات الزراعية التقليدية مما أدى إلى فقدان المناظر الطبيعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي.
4. الأنواع الدخيلة، مثل سوسة النخيل، وكذلك الأعشاب الدخيلة والآفات الزراعية المختلفة التي تسببت في خسائر اقتصادية كبيرة.
5. أدى الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية إلى اختفاء الحياة البرية الزراعية المهمة (الملقحات، الحِداءٌ، البوم، الثعالب، السموريات، والقطط البرية) وتلوث المياه الجوفية.
6. عدم توافر دورات زراعية متتالية مناسبة.
7. استخدام مياه الفيضانات السطحية التي أدت إلى تدهور الأراضي.
8. انخفاض خصوبة التربة.
9. زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مع زيادة العبء على الموارد.

قُوِضَ التنوع البيولوجي الزراعي على مر السنين بطرق عدة. كانت هناك حركات قوية للضغط على الحكومة للحفاظ على تراث البذور في مصر، ولمطالب السيادة الغذائية أهمية خاصة في هذا الصدد، وهي حقيقة تعترف بها الخطة، وقد تمثلت هذه الحركات غالبًا في الجهود الجماعية لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المحليين. هناك كذلك وعي متزايد بضرورة دمج الممارسات الزراعية التقليدية في إطار بيئي مستدام بطريقة تحافظ على الثقافة الزراعية المحلية ولا تؤدي إلى الإضرار بالتربة أو إهدار الموارد الطبيعية. وشملت الإجراءات المقترحة للتنوع البيولوجي الزراعي في الخطة: 1. تطوير برنامج وطني لحماية التنوع البيولوجي الزراعي مع السلطات المعنية؛ 2. دراسة الأصناف المحلية وطرق حفظها؛ 3. تدريب الجهات الحكومية ذات الصلة على هذه المعرفة.

خاتمة

توضح إستراتيجية مصر للتنوع البيولوجي التحديات لكنها لا توضح في خطط عملها المقترحة ما إذا كان هناك استجابة حساسة لخطورة الوضع. تتبع خطط العمل أسلوب اتفاقية التنوع البيولوجي في وضع الأهداف الإستراتيجية والأهداف الوطنية والإجراءات ذات الأولوية المحددة، وينتهي الأمر بخطة طويلة فعلًا لكنها لا تخلو من الثغرات. فعلى سبيل المثال، يُذكر بوضوح أن الأنشطة الصناعية بالقرب من المناطق الساحلية تؤذي النظام البيئي للموائل الطبيعية وتزيد التلوث، ولكن الحلول المقترحة لا تتناول علاجًا لهذه المسألة، ولا تتعرض كذلك للمناطق العازلة الصناعية، بل بالعكس، ترحب مصر بمزيد من الاستثمارات في بناء مناطق صناعية جديدة.

في الوقت نفسه، يعد عدم التنسيق بين الأطراف المعنية والكيانات المسؤولة في مصر مشكلة كبيرة لن تُحل بمزيد من تقسيم آليات الإدارة المصرية. ناقش بعض الباحثين، مثل جيني سورز، المستويات المتعددة والمعقدة للسياسة البيئية في مصر، وكيف أن وجود العديد من "الأطراف المعنية" يعوق أي سياسة بيئية فعالة. وأحيانًا يجب أن تمر بعض الإجراءات المذكورة أعلاه بكل واحدة من تلك الهيئات، ويحدث في بعض الحالات أن تختلف هذه الهيئات على صاحب الحكم الأخير أو شروط التنسيق.

يعد التنوع البيولوجي الزراعي من أكثر الأمور حساسية من الناحية السياسية، خصوصًا لأن مصر تواجه احتمال فقدان التقاليد الزراعية المحلية والتنوع البيولوجي للبذور. هنا يصبح مهمًا أن نسأل: الزراعة لمن؟ وعندما نفهم الإجابة على هذا السؤال، يمكننا أن نفهم: 1. أين تبدأ الأزمة؛ 2. وما الذي يعنيه "الخطر" لمختلف قطاعات المجتمع. يصعب فهم كيف تخطط الحكومة لإنقاذ التنوع البيولوجي الزراعي عندما يكون نظام صنع السياسات الزراعية الخاص بها مدمرًا على نحو فعال للتنوع البيولوجي الزراعي، والأصناف المحلية (بسبب هامش ربحها المنخفض)، واستمرار صغار المزارعين.

تتمثل مشكلة عزل قضايا التنوع البيولوجي في أن هذا العزل لا يراعي ترابط الأزمة مع الأسئلة الأكبر بشأن الحوكمة البيئية، ولكن يبدو أن هناك تباينًا بين الجهود المبذولة لتوثيق تحديات التنوع البيولوجي (مثل الوثائق الرسمية التي ناقشناها هنا) والجهود المبذولة لتنفيذ تغييرات طويلة الأمد. وحتى إذا تم الإعلان رسميًا عن "خطط عمل" كافية، فإن إعلان أو مشاركة الإعلان عبر القنوات الدولية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي لا يعني بالضرورة أخذ الحكومة لها على محمل الجد. يزدهر النظام الدولي للحوكمة البيئية بإبرام الاتفاقيات وتدشين الحملات، لكن سطوته تتضاءل عادةً في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات والاتفاقيات التجارية والاتجاهات العالمية نحو تحرير الاقتصاد.

المصادر

Ahram Online. "Egypt PM Says Key Industries Contribute to Loss of Biodiversity." Cairo: al-Ahram, November 2018. Online at: https://bit.ly/30klOue.

Baraka, Hoda. "Egypt's Lakes: 'A Truly Tragic Environmental Tale.'" *Egypt Independent*. Cairo: al-Masry al-Youm, February 2012. Online at: https://ww.egyptindependent.com/egypts-lakes-truly-tragic-environmental-tale.

Barakat, Hala. "On Food and Its Sovereignty." *Mada Masr*. Cairo: Mada Masr, November 2013. Online at: https://madamasr.com/en/2013/11/28/opinion/u/on-food-and-its-sovereignty/.

Friends of the Earth International. "Civil Society Demands Action on Biodiversity Loss." Amsterdam: Friends of the Earth International, November 2018. Online at: https://www.foei.org/news/civil-society-demands-action-on-biodiversity-loss.

Egypt Today. "Egypt, Russia to Sign New Industrial Zone Deal by May." Cairo: Egypt Today, April 2018. Online at: https://bit.ly/33L2tUZ.

Fischer, Mohamed Reda, Wong, Lian Jenna, and Pagad, Shyama. *Global Register of Introduced and Invasive Species: Egypt*. Copenhagen: Global Biodiversity Information Facility, 2019. Online at: https://bit.ly/2MqNQ40.

Heine, Adel. "HEPCA, From Diving to Development." *Daily News Egypt*. Cairo: Daily News Egypt, May 2013. Online at: https://bit.ly/2Njz6Dr.

Marien, Nele. "COP14: Corporate Power and Declining Biodiversity." *New Internationalist*. Oxford: New Internationalist, November 2018. Online at: https://bit.ly/2TQLqwf.

Egyptian Environmental Affairs Agency. *Natural Protectorates Description*. Cairo: The Egyptian Environmental Affairs Agency, accessed August 2019. Online at: https://bit.ly/2HfRwBn.

Picow, Maurice. "Red Sea Oil Spill Cover-Up Worse than Reported." *Green Prophet*. Ontario: Green Prophet, June 2010. Online at: https://www.greenprophet.com/2010/06/red-sea-oil-spill.